

كما هو عند بعض الاعلام فالانكفاء به لا يكون الحد على وجه النظام فالاول
ما قال بعضهم من ان المراد بالحدود الايمان الشرعي ومن الحد الايمان
اللغو فانتهى منه شهادة بالياء كما في القاموس امن به ايمانا صدقه فالحد
ان الايمان هو تصديق وجوب وجود ذات الله المستبح لصفات
الكبار من نعت الخلال والجمال كحسن الافعال وبكل ما جاء من عنده على
طريق التفصيل اوسيل الاجمال قال ابن الصلاح هذا الحديث بيان
اصل الايمان وهو التصديق والاسلام وهو انقياد الاحكام وحكمه الا
سلام يثبت بالشهادتين وانما اضاف اليهما الاعمال المذكورة لانها
اظهرت بشاعة كفر الكفار الايمان قد يطلق على الاعمال كما في حديث وفد
عبد القيس هل تدرون ما الايمان شهادته ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
واتام الصلوة وايتاء الزكاة الحديث وقد يطلق الايمان على الاسلام
كحديث الايمان بضع وسبعون شعبية اذ انها اماطة الازية عن الطريق
واعلاها شهادة ان لا اله الا الله وقد يطلق الاسلام ويراد المعنى
الاعم لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وكذا ابن ماجه
ما الاسلام قال تشهد ان لا اله الا الله وتشهد اني رسول الله وتؤمن
بالايات كلها خيرها وشرها حلالها ومحرما ومسته ما روى الايمان
اعتقاد بالجنان وقرار باللسان وعمل بالاركان واسم الاسلام يتناول
اصل الايمان وهو التصديق واليطاعات فان كل ذلك مستلزم فكل
انهما كثران ويفترقان وان كل مؤمن مسلم من غير عيبين كما يدرك قوله
تعالى قالت الاعراب انما قلتم تؤمنون ولكن قولوا اسلمنا وخبر واحد
الاسلام علانية والاعتقاد في القلب وفي حديث سعد تزكيت فلانا
لم يعطوه وهو مؤمن فقال او مسلم فاعاد عليه فاعاد وهذا التحقيق
موافق لذهب جمهور العلماء من المشاعرة والمازنية بحيث جعلوا الايمان
بحد التصديق والاقرار شرط لاجراء الاحكام وهو مذهب الامام ومنه
استدعاهم الهدى والاشهد في صحيح البراهينين عند علم ما ذكره الكثر

وقيل

وقيل الاقرار كين والتصديق وهو قول ساقط علامة للتحقيق واما
على ما ذهب اليه بعض الحنفية من ان الاعتراف بشرط الايمان كونه يسقط
بالاعتراف في بعض الاحيان فكل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن عما هو
المعترف في الزمان واما عند الشافعي وهو المنقول عن علي بن ابي طالب
الله وجهه مرفوعا ان الايمان هو المعرفة بالجنان والاقرار باللسان
والعمل بالاركان والظاهر ان المراد به الايمان الكامل وعليه جميع
اهل السنة خلافا للمعتزلة حيث قالوا كما ذكره الكشاف ان الايمان
الصحيح هو ان يعتقد الحق ويعتق عنه بلسانه ويصدقه بقلبه
وكذا اعتد الخواصح الا ان المعتزلة يقولون من ترك الكيسه يخرج عن
الايمان ولا يدخله الكفر والخارجي يحكم بكفره فاذا كان الايمان كذلك
فلا وجه لاستناد ما قاله الى انه كذا اعتدوا المشافعي وانما عه عما
ذكره بعض الشرح من شيعة والاقول من معناه انه خالف اهل
السنة وتباح اهل البدعة وليس كذلك فانه لم ينقل بالتصديق الذي
ذكره الخواصح والمعتزلة وبطلان ما ذكره ظاهر اذ خرجت جاء
في الكتب والسنة عطف العمل على الايمان فبدا عينا مغايرة للعمل
بالاركان ومما يدل على بطلان ما ذهبوا اليه انه لو آمن شخص ولم
يلحق تكليف عمل ومات فهو مؤمن عند الله اجماعا وان ابا حنيفة
واقبا على كفره فيقول الايمان للزيادة والنقصان وواقفة
اصحاب الحرم من الايشاعرة وجوزها اخرون قال المصنف
وهو مذهب السلف والمحدثين قال الفخر الرازي وغيره
الخلافا مبني على ان الطاعة اذا احدثت في مفهومه قبلها والاركان
فلا لان الايمان اسم للتصديق الخارج مع الاذعان وهذا لا
يتغير بغير طاعة ولا معصية اليه ثم قال المصنف قال المحققون
من اصحابنا المتكلمين ان نفس التصديق لا يقبلها الايمان الشرعي
يقبلها بزيادة غيرته وهي الاعمال ونقصها قالوا وفي هذا تصديق